مقالات للراحل الأستاذ إسماعيل عمر

رئيس حزب الوحـدة الديمقراطي الكردي في سوريا – يكيتي –

==========

١- الحركة الوطنية الكردية في سوريا...مسيرة شاقة، وطموحاتٌ تنتظر التحقيق – مجلة "الحوار"– العدد ٦٠-٦١
٢- الحركة الكردية في سورية في عامها الخمسين – صحيفة الحياة اللندنية ٠٣.٠٧.٢٠٠٧
٣- كلمة في منتدى الدكتور نورالدين زازا للثقافة في دمشق ٢٠٠٦/١٠/١٦
٤- مداخلة في منتدى الأتاسي ٢٠٠٤/١٢/٢٨

==========

الحركة الوطنية الكردية في سوريا...مسيرة شاقة، وطموحاتٌ تنتظر التحقيق

✓ **مجلة "الحوار"– العدد ٦٠-٦١ صيف وخريف ٢٠٠٨**

تجاوزت الحركة الكردية في سوريا واحداً وخمسين عاماً من تاريخ الإعلان عن ميلاد أول تنظيم سياسي كردي في حزيران ١٩٥٧. وحتى تكون الصورة واضحة، لابدّ من التعرّف على الظروف السياسية التي أحاطت بتلك الولادة. حيث كانت سوريا في حينها حديثة الاستقلال، تواجه مسيرتها تحدّيات داخلية تعترض التجربة الديمقراطية الوليدة التي وقفت أكثر من مرة أمام امتحانات صعبة بسبب الإنقلابات العسكرية المتتالية، والتي نزعت بمجملها لضرب وإجهاض تلك التجربة، وكذلك بسبب بروز الفكر القومي الشوفيني وانتعاشه في صفوف بعض الأحزاب القومية وتحرّكه باتجاه تهديد الشراكة الوطنية التي صنعت الجلاء، الذي تحقق بدماء الشهداء وتضحيات وجهود كافة المناضلين الوطنيين السوريين من مختلف المكوّنات، عرباً وكرداً وأقليات قومية أخرى، وفي حين كان فيه الجانب الكردي يسعى، من خلال مساهمته الفعالة في صنع الاستقلال، لبناء وطن موحّد للجميع يحافظ فيه على خصوصيته القومية ويتمتع بحقوقه الديمقراطية، فإن التطورات التي تلت الجلاء أظهرت نزعة الهيمنة والإستفراد لدى نخب الأكثرية الحاكمة، حيث مارست الشطب على كل ما هو غير عربي بهدف صهر القوميات الأخرى، ليشكل ذلك مقدمة لتنامي النزعة الإقصائية الرامية لتحويل سوريا إلى بلد العنصر الواحد واللون السياسي الواحد، ثم إلى بلد الحزب الواحد فيما بعد. وتعرض مفهوم المواطنة للمرة الأولى إلى الضرر والتشوّه، وتراجعت الآمال المعلقة على كونها بلداً لجميع مواطنيها، ومنهم الكرد الذين داهمهم الخوف والقلق من هذا التوجه ومن احتداد الشعور القومي العربي الذي بدأ يهددهم، كقومية ثانية من حيث العدد، إما بالانزواء أو بالانصهار في بوتقة القومية السائدة، وذلك في ظل القراءة الشوفينية الخاطئة لتاريخ وتركيبة المجتمع السوري والتي هدّدت بشروخ عميقة في نسيجه الوطني الذي يستند إلى حقائق تعود إلى عمق التاريخ، تؤكّد أن هذا المجتمع متعدّد الألوان والقوميات، وأن التنكّر للوجود الكردي يسيء إلى سوريا ويعيق تطورها الطبيعي.

وكان من شأن تلك الظروف التي استجدت بروز ضرورات البحث عن إمكانية صيانة الذات القومية الكردية وحمايتها. وعلى هذا الأساس، تداعت بعض النخب السياسية في المجتمع الكردي لتشكيل جمعيات شبابية وثقافية والقيام بحراك سياسي توّج في ١٤ حزيران عام ١٩٥٧ بالإعلان عن أول تنظيم سياسي كردي، وذلك تعبيراً عن إرادة الشعب الكردي في التمسك بوجوده والتصدي لمحاولات التنكر لدوره، وإصراره على التمتع بحقوقه القومية بموجب مبادئ الشراكة الوطنية واستحقاقات التآخي العربي الكردي القائم على أساس أن سوريا يجب أن تكون وطن الجميع بعيداً عن الاستئثار والتمييز، وأن الشعب الكردي لا يشكل حالة طارئة أو أقلية وافدة، لأنه يعيش منذ القدم في مناطقه التاريخية إلى جانب المكوّنات القومية الأخرى التي

ارتضت جميعها العيش المشترك في إطار الدولة السورية الناشئة، رغم أن اتفاقيات سايكس- بيكو جمعتهم دون إرادتهم، لكنها جعلت من سوريا وطن الجميع بحكم الأمر الواقع، وفرضت عليهم بموجب ذلك أن يكونوا شركاءً في تحريرها وبنائها والمحافظة على سيادتها واستقلالها وتحديد معالم مستقبلها، مقابل أن يكونوا جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات وأمام القانون، لا أن يكون الأكراد متساوين فقط أمام القوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية التي تحوّلت فيما بعد إلى عنوان رئيسي للسياسة الشوفينية المتبعة بحق الشعب الكردي، وإلى شواهد حية للاستدلال على الإمعان في التنكر للوجود الكردي الذي ولدت الحركة أصلاً من أجل الاعتراف به دستورياً وتأمين الحقوق القومية المترتبة عليه.

ولأن القاموس الشوفيني خلا منذ البداية من مفردات الشراكة والتعددية القومية والسياسية، من جهة، مما خلق ردود أفعال سلبية وخيبات أمل كردية، وبسبب استجابة التنظيم الكردي الجديد لتطلعات شعبنا الكردي، من جهة ثانية، فقد استُقبل بحماس وتعاطف شديدين في الوسط الكردي، ولم يمضِ وقت طويل حتى وصلت تشكيلاته إلى مختلف المناطق والتجمعات الكردية في سوريا، لكنه قوبل من جانب السلطة الحاكمة بالقمع والاعتقالات التي شملت العديد من كوادره، وتمّت ملاحقة المئات منهم، و تسبّب ذلك في التضييق على نشاطه ولجوئه إلى العمل السري، مما أثر سلباً على حياته الداخلية وعلى طبيعة التعامل بين هيئاته وكوادره، وطبعت الحركة الكردية عموماً فيما بعد بخصوصيات معينة، من بينها ظاهرة التشتّت التي ساهمت في تعميقها مجموعة عوامل منها: انعدام الشفافية داخل هذه الحركة وأطرافها، والذي نجم عنه غياب المناخ الديمقراطي الضروري لتفاعل الآراء داخل التنظيم، واللازم لاكتشاف المواهب والكفاءات، وبالتالي اختيار الكوادر القيادية الجديدة والبديلة، من جهة، وتضافر ضراوة القمع السلطوي واستمرار الملاحقات، التي لم تترك المجال للاهتمام بالوضع التنظيمي الداخلي، مع التخلف الفكري والسياسي الذي كان يعاني منه المجتمع الكردي آنذاك، إضافة إلى التدخلات الكردستانية التي استندت إلى إرث تاريخي يعود إلى طبيعة نشوء الحركة الكردية في سوريا التي دفعها الإنكار والقمع الشوفيني إلى الالتجاء للبعد القومي، في تفاقم تلك الحالة، من جهة أخرى، كما أضاف عجز الحركة عن تحقيق أي مكسب ملموس لجماهيرها سبباً آخر للتشتت يتلخص في اتهام العامل الذاتي بالتقصير والدعوة لضرورات تغييره ... وهكذا بدأت عملية التشتت بانشقاق ١٩٦٥، وتتالت الانشقاقات فيما بعد، ليصل عدد التنظيمات حالياً إلى رقم لا يبرره أي منطق سياسي أو تباين اجتماعي أو اختلاف فكري، ورافقت عملية التشتت أجواء سلبية شهدت صراعات حزبية وفئوية حادة ألهت الحركة الكردية ردحاً طويلاً من الزمن، وساهمت هذه الحالة في فرض العزلة السياسية عليها وانغلاقها على وسطها وأحياناً على أعضائها فقط، وكذلك ابتعادها عن الشأن الوطني العام نتيجة للسياسة القمعية التي انتهجتها السلطة ومحاولاتها الرامية للتشكيك بالولاء الوطني الكردي وبعدالة القضية الكردية وتشويه الحقائق التاريخية، وربط أي تحرك أو نشاط مطلبي بإيعاز خارجي، علماً أنها- أي السلطة- شجّعت بعض التنظيمات على الولاء للخارج الكردستاني مثلما حصل مع تجربة PKK بغية تحقيق عدة أهداف منها: تحويل أنظار واهتمامات وطاقات جزء من جماهير شعبنا نحو الخارج لمنعها من الإنخراط والمساهمة في النضال الوطني الديمقراطي الكردي السوري، وثانياً، من أجل استثمار هذه الورقة في المساومة مع النظام التركي لتحقيق أهداف إقليمية، وهو ما قامت بتنفيذه في اتفاقية أضنه ١٩٩٨، وثالثاً، خلق الدلائل اللازمة، من أجل تقديمها عند الطلب، على الولاء الكردي لرموز وقضايا كردستانية بدلاً من الولاء الوطني لسوريا وإيهام الرأي العام السوري بذلك.

ونتيجة لما تقدم، لم تستطع غالبية أطراف المعارضة الوطنية السورية حتى عهد قريب تفهّم الجوهر الوطني الديمقراطي لطبيعة القضية الكردية وعدالتها، وظلت العديد من تلك الأطراف المنغلقة أصلاً والمحاصرة بالأحكام العرفية، تتعامل مع الشأن الكردي بالتشكيك والسلبية، مما انعكس سلباً على أداء الحركة الكردية وعلى نزوعها أحياناً نحو الانعزالية. وانتعشت بين صفوفها بعض الأفكار التي تنقصها الحكمة والواقعية، وتنامت في بعض الأحيان شعارات غريبة على الثقافة السياسية الكردية، والتي لا تميّز كثيراً بين العرب، كشعب وثقافة، وبين النظام الحاكم، مما خلق حالة من التشنج وردود الأفعال السلبية لدى بعض المثقفين العرب وعناصر النخبة العربية الأكثر انفتاحاً على الكرد وحقوقهم المهضومة، ودفع الكثيرَ منهم للاصطفاف مع النظام فيما يتعلق بالقضية الكردية، وأضعف مواقع غيرهم في الدفاع عن عدالتها ، علماً أن تلك الشعارات، بالإضافة إلى دورها في تغذية قوى التعصب والتطرف في الوسط السياسي والثقافي العربي، فإنها افتقرت للواقعية المطلوبة، لأن أي شعار يجب أن يستمدّ شرعيته ليس فقط من عدالته، ومن الحقائق التاريخية والجغرافية فحسب، بل كذلك من إمكانية تطبيقه، فالتاريخ لا يملي حقائقه دائماً على الشعار السياسي، بل أن هناك مؤثرات أخرى تتعلق بطبيعة المرحلة وبإمكانات التطبيق وحسابات الربح والخسارة في القاموس السياسي، يتم على أساسها اختيار وتبني ما هو ممكن ومفيد من شعارات، وترك غيرها للمستقبل، دون أن يعني ذلك تطرّفاً في الحالة الأولى، أو مساومة في الحالة الثانية، بل أن يكون الهدف في الحالتين تثبيت مصداقية وواقعية الطرح السياسي الوطني الكردي، وسحب الذرائع من تحت أقدام السياسة الشوفينية، والتأكيد على أن القضية الكردية هي قضية وطنية بامتياز، وهذا يعني أن المهمة الأساسية للحركة الكردية هي العمل على إدراجها بين القضايا الوطنية العامة التي تتطلب حلولاً عادلة وعاجلة، ولكن لن يكتب النجاح لهذه المهمة ما لم تنجح هذه الحركة في تعريف الرأي العام السوري بعدالتها، وتتصرف كجزء من الحركة الوطنية السورية، والإنخراط معها ميدانياً للبحث عن حلول منصفة للقضايا الوطنية الأخرى، تطبيقاً لمقومات الشراكة الوطنية، والإنتظام مع أطراف المعارضة الوطنية السورية ضمن أطر نضالية تحالفية وفق برامج موضوعية منصفة، ومن هنا ولد إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الذي جاء بعد أن يئست القوى المؤتلفة من إمكانية إقدام السلطة على التغيير وعجزها عن القيام بإصلاحات ملموسة، بما في ذلك العجز عن إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية، الذي تم تثبيته في الوثيقة الأساسية للإعلان، وبهذا الإعلان الذي يضمّ العديد من القوى السياسية المتعددة الانتماءات والألوان ومئات الشخصيات والفعاليات المجتمعية، أثبتت المعارضة السورية، لأول مرة في تاريخها، قدرتها على تنظيم الصفوف والاعتماد على الإمكانات الذاتية الوطنية، بعيداً عن وعود السلطة وعن الاستقواء بالخارج. أما ما يخص الجانب

الكردي منه، فقد أثبت بدوره، من خلال المشاركة كطرف مؤسّس، ولاءه وخياراته الوطنية وحدّد موقعه كجزء أساسي من الحركة الوطنية السورية، ودحض بذلك أضاليل السلطة المتعلقة بالمراهنة على الخارج، وكذلك اتهامات بعض أطراف المعارضة سابقاً لهذه الحركة بالولاء للسلطة. كما أن إقرار قوى الإعلان بوجود قضية كردية والتعهّد بحلّها ديمقراطياً– أي عن طريق الحوار– يعتبر نجاحاً لا يُستهان به للحركة الوطنية الكردية، لأن الشعار المذكور جمع بين مبدأ تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية، وبين قدرة حركته على إقناع الرأي العام الوطني السوري للتضامن مع تلك الحقوق وتبنيها والعمل من أجل تأمينها، كما أن الإلتقاء القومي الكردي والوطني السوري معاً عند هذا الشعار يبرز محدودية هامش التباين السياسي بين مختلف الأطراف الكردية، التي قد تختلف في التشخيص، وفي أشكال النضال الديمقراطي السلمي التي يقرها الجميع، لكنها تتفق على الثوابت والحقوق الأساسية للعمل الوطني الكردي. ولما كان إعلان دمشق هو الإطار الوطني المعارض الأول الذي أكّد على عدالة القضية الكردية، فقد انعكس ذلك على إطارات أخرى معارضة، تحرص جميعها على إدراج القضية الكردية بمستويات متفاوتة ولغايات متباينة، مثلما تحرص على ضرورة وجود المكوّن الكردي في محاولة للتعبير عن استكمال ألوان اللوحة الوطنية، مما يعني أن هذه القضية بدأت تحظى باهتمام ملحوظ في الآونة الأخيرة، وذلك لأسباب عديدة بعضها موضوعية أنتجتها التطورات الإقليمية وأخرى ذاتية لها علاقة عضوية بتلك التطورات، وتوضّح بأن سوريا لن تكون حالة استثنائية في عالم التغيير الذي هبّت رياحه على مناطق واسعة من العالم، وأن فيها ما يجب تغييرها من سياسات عفى عليها الزمن، وفي مقدمتها السياسة الشوفينية المنتهجة حيال الشعب الكردي منذ عشرات السنين، وأن القوى الديمقراطية الغيورة على مصلحة البلاد بدأت تدرك هذه الحقيقة لأنها تعي جيداً أن ما يدور حولها وفي العالم من تطورات، لم تعد معها سياسة الإنكار المتعمّد لوجود شعب يستمدّ جذوره في المنطقة من قدم التاريخ تصمد في مواجهة الحقائق التاريخية، ويتفق مع سمات عصر التغيير، فالعراق مثلاً، أصبح يضمّ، دستورياً، إقليماً كردستانياً في إطار النظام الفيدرالي، وتركيا أيضاً، أُجبرت أخيراً تحت ضغط إرادة النضال التحرري الكردي والمتغيرات الدولية وحاجتها لمسايرة الركب الحضاري من خلال محاولة الانضمام للاتحاد الأوربي، على الاعتراف بالوجود الكردي هناك، وسمحت نظرياً بتداول اللغة الكردية في أجهزة الإعلام المختلفة وتعليمها في مدارس خاصة. وبنفس المقاييس ليس من الحكمة والمصلحة تجاهل هذه الأمثلة المجاورة لسوريا التي يشكل الكرد فيها نسبة تتجاوز ١١% من سكانها.

في ظل ما تقدم، بات لزاماً على الحركة الكردية أيضاً مواكبة المستجدات ودعم الشروط الموضوعية التي استجدت والاستعداد لأي طارئ أو تطورات متسارعة قد يحملها المستقبل، وذلك بالبحث والعمل على توحيد وتنظيم الطاقات الكردية، وصولاً لبناء ممثلية تكون بمثابة مرجعية كردية سورية، تملك صلاحية القرار والتمثيل، وترسم الأهداف المتلائمة مع التشخيص الدقيق للواقع، والانطلاق منه لبناء مستقبل واعد. فإذا أضفنا لما تقدم تعرض فكرة المرجعية لمحاولات التشويه والتشكيك، فإن الضرورة التاريخية والوطنية تستوجب منا جميعاً التسامي إلى مستوى المسؤولية المناطة بنا والترفع عن المهاترات وأمراض التخلف والعقليات الحزبوية الضيقة، ومواصلة الحوارات من أجل استكمال الآليات التنظيمية، خاصة بعد إنجاز الرؤية السياسية المشتركة لحل القضية الكردية، وذلك بالسرعة الممكنة التي لا تعني المغامرة والتسرع، وبالتروي الهادئ الذي يفترض به أن لا يعني أيضاً التباطؤ والتردد والانتظار، فالضرورات التي أملت مثل هذه المرجعية باتت الآن أكثر إلحاحاً، نظراً للتحديات الكبيرة التي يواجهها نضالنا والمخاطر الجدية التي تهدّد شعبنا، والتي تعتبر أحداث آذار الدامية ٢٠٠٤ أحد عناوينها عندما أرادت الجهات الشوفينية افتعال حالة شغب لتحقيق أهدافها، ورغم وجود دوافع عديدة كانت تقف وراء تلك الفتنة، تعود بعضها لمحاولة استعادة الدور والتدخل الأمني في حينه، وتبرير ممارسة القمع وإرهاب الشعب السوري من خلال استخدام الكرد كضحايا له، فإن تحجيم النضال الوطني الكردي وقطع التفاعل العضوي بين الحركة وجماهيرها كان الهدف الأساسي لارتكاب تلك المجزرة المدانة والتي راح ضحيتها آنئذٍ عشرات القتلى ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين.

ورغم أن موضوع البحث عن مركز موحّدٍ للقرار الوطني الكردي يعود تاريخه إلى ما بعد أول انشقاق في الساحة الكردية، فإن تلك الأحداث الأليمة التي هزّت المجتمع الكردي ككل وأحسته بخطر حقيقي، أبرزت أهمية الاستعداد لمواجهة تطورات غير محسوبة قد تداهمه في أي زمان وأي مكان، وألزمت أطراف الحركة بالعمل تحت إسم مجموع الأحزاب الكردية في سوريا، والذي رغم أنه كان مجرد تجمّع لم يجمع بين أطرافه برنامج سياسي، ولم تنظّم عملهم آلية تنظيمية، لكنه أعطى في النهاية انطباعاً بأن هناك إمكانية لبناء مرجعية كردية منظّمة، وبأن الكرد لا يجيدون فقط صنع الانشقاقات ، بل أن بإمكانهم أن يتّحدوا أيضاً ضمن إطارات نضالية توحّد كلمتهم وطاقاتهم.

ومن هنا بدأ الانطلاق العملي نحو المرجعية التي لا تزال تبقى مطلوبة وممكنة التحقيق، ورغم الفتور الذي يحيط بالجهود الرامية لبنائها الآن، فإنها تظل مشروعاً وطنياً لم تكتمل عناصره وشروطه الضرورية بعد، أو أنه خطة عمل لا زالت بحاجة للمزيد من الإنضاج. وفي كل الأحوال، ومهما طال الزمن، فإنها– أي المرجعية–، أو أي إسم آخر يعبّر عن هذا الهدف، ستظل بمثابة قدر ينتظر الحراك الكردي، لأنها ضرورة نضالية، وهي إن لم تتحقق اليوم، فإنها ستتحول غداً إلى حقيقة لا مفرّ منها إذا أردنا لحركتنا اكتساب الاحترام المطلوب والقدرة اللازمة على الفعل النضالي. ونراهن في هذه القناعة على نمو وتزايد الوعي لدى هذه الحركة وجماهيرها، وعلى تصاعد إرادة الوحدة والتلاقي التي تتناسب طرداً مع التطور الحضاري للشعوب، ومع قدرتها على رفع مستوى تناقضاتها وطموحاتها بنفس الوقت. وسوف يأتي اليوم الذي يعرف فيه الجميع أن المهاترات والصراعات الثانوية الهامشية كانت هدراً كبيراً مأسوفاً عليه للوقت والطاقات، وأن لغة التخاطب والحوار الأخوي بين الأشقاء هي اللغة الصحيحة التي كانت تنبغي أن تسود العلاقات بين فصائل حركتنا السياسية الكردية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

ختاماً، ولأننا نقف أمام مشروع وطني كبير، فمن الطبيعي أن تكون العراقيل أيضاً بمستوى تلك الأهمية، أي أنها عراقيل كبيرة، ولن يكون بالإمكان تذليلها إلا بتعاون الجميع وزرع الثقة المتبادلة التي تعتبر شرطاً أساسياً لا غنى عنه في إنجاح هذه

المهمة، ومقياساً ضرورياً للدلالة على جدّية الأطراف المعنية ومصداقيتها، بالإضافة إلى ضرورة توفير إرادة واعية جادة لتحقيقها، وصولاً لعقد مؤتمر وطني كردي تشارك فيه جميع الأطراف وممثلي الفعاليات المجتمعية لتنبثق عنه المرجعية المنشودة.

==========

الحركة الكردية في سورية في عامها الخمسين

✓ **صحيفة الحياة اللندنية ٠٣.٠٧.٢٠٠٧**

في خمسينات القرن الماضي كانت سورية حديثة الاستقلال، تواجه تحديات جديدة، وكانت التجربة الديموقراطية الوليدة فيها تقف أمام امتحان صعب، بسبب الانقلابات العسكرية المتتالية وبروز الفكر الشوفيني وانتعاشه بين صفوف بعض الأحزاب القومية، وتحركه باتجاه تهديد الشراكة الوطنية التي صنعَت الجلاء، والتنكر للعهد الوطني الذي كتب بدماء الشهداء وجهود المناضلين السوريين من مختلف المكونات، عرباً و كرداً وأقليات قومية. ففي حين سعى الجانب الكردي لتعزيز وحدة هذا الوطن، مقابل الحفاظ على مقوماته القومية التي كان يجب احترامها من الطرف الآخر الذي تصرف تحت ضغط ذلك الفكر الشوفيني بمنطق الأكثرية، ومارس الشطب على كل ما هو غير عربي بهدف صهر القوميات الأخرى، تنامت مع الزمن النزعة الإقصائية في محاولة لتحويل سورية إلى بلد العنصر الواحد واللون الواحد ثم إلى بلد الحزب الواحد فيما بعد، مما ألحق الضرر بمفهوم المواطنة، وخلق ظروفاً استوجبت معها ضرورات البحث عن إمكانية صيانة الذات القومية. هكذا كان الإعلان عن قيام أول تنظيم سياسي كردي في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧ تعبيراً عن إرادة الشعب الكردي في التصدي لمحاولات شطب وجوده والتنكر لتاريخه النضالي، والإقرار بدوره وحقوقه القومية وإصراره على التمسك بالشراكة والتآخي العربي الكردي القائم على أن سورية كانت، ويجب أن تظلّ، وطناً للجميع بعيداً عن التميز والاستئثار والإقصاء. وبسبب طبيعة تلك الولادة السياسية وضروراتها، فقد استقبل التنظيم الجديد بحماس وتعاطف كبيرين في الوسط الكردي، لكنه قوبل من جانب السلطة الحاكمة بالمزيد من القمع اعتباراً من ١٩٥٨ في عهد حكومة الوحدة التي أقدمت، في إطار قرارها المتعلق بحظر نشاط جميع الأحزاب السياسية، على اعتقال وملاحقة المئات من الكوادر الحزبية، مما تسبب بانحسار نشاط الحزب الديموقراطي الكردي ولجوئه للعمل السري، وما ترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على الحياة الداخلية للحزب وعلى التعامل الديموقراطي بين هيئاته، حيث تضافر غياب الشفافية وضراوة القمع السلطوي واستمرار الملاحقات، مع تبعات التخلف الفكري والسياسي الذي عانى منه المجتمع الكردي، وكذلك التدخلات الخارجية، عاملة جميعاً على تفتيت الحركة الكردية اعتباراً من عام ١٩٦٥ إلى تنظيمات عديدة، لا يبرر عددها الكبير أي منطق سياسي أو تباين اجتماعي أو اختلاف فكري. كذلك ساهمت تلك العوامل في فرض العزلة على الحركة الكردية و إبعادها عن الشأن الوطني العام وانغلاقها على وسطها وابتعادها عن الحراك الديموقراطي العام لفترة طويلة من الزمن، نتيجة للسياسة القمعية للسلطة ومحاولاتها الرامية للتشكيك بالولاء الوطني الكردي وربط أي تحرك أو نشاط مطلبي بإيعاز خارجي. ونتيجة لما تقدم فإن المعارضة الديموقراطية التي أُنهكت أصلاً بالأحكام العرفية والملاحقات التي طالت كوادرها على الدوام في ظل حالة الطوارئ القائمة منذ ١٩٦٣، لم تستطع غالبية أطرافها حتى عهد قريب، وعلى رغم معاناتها، أن تتفهم الجوهر الوطني الديموقراطي لطبيعة القضية الكردية، وظل العديد منها يتعامل مع هذه القضية بالتشكيك والتردد، مما انعكس سلباً على أداء الحركة الكردية في بعض جوانب سياستها. فبين هذا وذاك، بين سياسة الاضطهاد المنتهَجة رسمياً وسياسة التجاهل الممارسة سابقاً من قبل المعارضة، مروراً بغياب البديل الديموقراطي لحل القضية الكردية، تنامت الأفكار الانعزالية في المجتمع الكردي في إطار ردود الأفعال. هكذا ازدادت حالة اليأس والارتباك التي أضعفت دور الحركة الكردية في قيادة هذا المجتمع وتحصينه، مؤثرة سلباً على سياستها الموضوعية وجهودها الرامية إلى كسب تأييد النخب الثقافية والسياسية العربية المتفهمة لعدالة القضية الكردية في سورية وتقديم الذرائع للسياسة الشوفينيّة لتعميق سياسة الاضطهاد. وكان مما نتج عن ذلك عرقلة تطور المجتمع الكردي، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، كما ظهرت بين أوساطه حالة من الإحباط وحدث خلل في سيكولوجية الإنسان الكردي نتيجة عدم التوازن بين واجباته التي تصدى لها دائماً وحقوقه التي حرم منها على الدوام، إضافة إلى إخضاعه لجملة من المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية، التي لا يستطيع مشرّعو سياسة التمييز الدفاع عنها والتي تعبر عن حالة شاذة في تعامل الأنظمة مع مواطنيها كاستمرار العمل بنتائج إحصاء عام ١٩٦٢، والحزام العربي، ومحاربة الثقافة الكردية، وسياسة التعريب.

وفي الحالتين اللتين ساهمت سياسة القمع في تفاقمهما: حالة التشتت داخل الحركة الكردية والتي وصلت إلى حدود غير مقبولة، وحالة الابتعاد عن الحركة الديموقراطية السورية أو إبعادها، تسعى الحركة الكردية، منذ سنوات، من خلال إيمانها بأن قضيتها قضية وطنية بامتياز، وأن مهامها جسيمة ولا يمكن مواجهتها إلا بحشد كل الإمكانات التي لا يمكن توفيرها إلا من خلال توحيد الصف الكردي والصف الوطني السوري، للبحث عن مرجعية كردية تمتلك حق القرار والتمثيل والتعبير عن إرادة الشعب الكردي، وتحديد أهدافه المتلائمة مع التشخيص الدقيق والصحيح للواقع، والانطلاق منه لبناء مستقبل واعد، بعيداً عن شبح الاضطهاد. وهذا ما اكتسب إلحاحاً خاصاً بعد أن ازدادت الحاجة لهذه المرجعية بفعل التطورات السريعة التي تداهم الساحة السياسية والمفاجآت التي قد يحملها المستقبل، حيث تعج منطقة الشرق الأوسط، التي تقف عند أعتاب مرحلة جديدة، بأحداث متلاطمة تعني الشعب الكردي في سورية وحركته الوطنية، مما يستوجب الارتفاع إلى مستوى المسؤولية والترفع عن المهاترات التي لا تزال تبرز بين حين وآخر، وإجراء حوارات بناءة. وهي قد بدأت الآن بصياغة رؤية سياسية مشتركة لحل

القضية الكردية، يراد منها أن تكون إحدى وثائق المؤتمر الوطني الكردي المنشود الذي بات عقده مطلباً شعبياً بهدف توحيد الخطاب الكردي أولاً، وثانياً، اختيار مرجعية سياسية كردية لإرساء مرتكزات التمثيل الكردي الواحد. وتساهم الآن ثلاثة إطارات هي(التحالف–الجبهة–التنسيق) في صياغة تلك الرؤية التي تلتقي عند أهداف وشعارات مبدئية تتقاطع مع ما جاء في وثيقة «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي»، الذي أقر بضرورة «إيجاد حل ديموقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد...»، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن أي شعار لا يستمد عدالته فقط من مشروعيته ومن حقائقه التاريخية، بل تتداخل في إقراره كذلك طبيعة المرحلة وإمكانات التطبيق وحسابات الربح والخسارة في القاموس السياسي.

ومن هنا فإن الشعار المذكور جمع حالياً بين مبدأ تمكين الشعب الكردي من ممارسة حقوقه القومية، وبين قدرة حركته على إقناع الرأي العام الوطني السوري للتضامن مع تلك الحقوق والعمل من أجل تأمينها. كما أن الالتقاء القومي الكردي والوطني السوري معاً عند هذا الشعار الذي يجسد التطلعات الكردية، يبرز محدودية هامش التباين السياسي بين مختلف الأطراف الكردية التي قد تختلف في التشخيص وفي أشكال النضال الديموقراطي السلمي التي يقرها الجميع، لكنها تتفق على الثوابت الأساسية للعمل الوطني الكردي.

ثم ان التوافق الوطني الكردي على رؤية سياسية مشتركة بهذا الشكل يرفد النضال الديموقراطي العام الساعي للتغيير الوطني الديموقراطي الذي يأتي «إعلان دمشق» في مقدمة وسائله النضالية، والذي يقر بضرورة إدراج القضية الكردية بين القضايا الوطنية العامة التي تتطلب حلولاً عادلة وعاجلة. لكن هذه مهمة تحويل القضية الكردية قضية لكل وطني سوري لن يُكتب لها النجاح ما لم تنجح الحركة الكردية في تعريف الرأي العام السوري بعدالة تلك القضية من جهة، والانخراط، في المقابل، في النضال الديموقراطي العام للمشاركة في إيجاد الحلول للقضايا للوطنية الأخرى، وذلك تطبيقاً لشروط ومقومات الشراكة الوطنية التي تتطلب مشاركة الكرد في مختلف المؤسسات المركزية والدستورية وتمكينهم من التمتع بحقوقهم القومية المشروعة في إطار وحدة البلاد وإقامة نظام ديموقراطي يؤمن بالتعددية السياسية والقومية ويقر بتداول سلمي للسلطة ويضع دستوراً جديداً للبلاد يعترف بوجود الشعب الكردي.

أخيراً وبعد مرور خمسين عاماً على إعلان أول تنظيم سياسي كردي، فإن البشرية وخلال نصف قرن – هو عمر الحركة الكردية في سورية – شهدت تطورات كبيرة على مختلف الصعد الإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وساهمت في إحداث تغيرات هامة و متسارعة، شملت مختلف أرجاء العالم التي باتت تتبادل التأثير والتأثر. وفي إطار تلك التطورات فإن سورية لا تقع خارج الكرة الأرضية التي يلفها التغيير. فهي كغيرها من دول العالم سوف تجد ما يجب تغييره من ممارسات وسياسات عفى عليها الزمن، ومنها بالتأكيد قضية حقوق الشعب الكردي الذي لم تعد مسألة اضطهاده وحرمانه شأناً خاصا. فالقوى الوطنية السورية الغيورة على مصلحة هذا البلد باتت تدرك جيداً أن سياسة الإنكار المتعمد لوجود شعب يتجاوز تعداده ٢.٥ مليون نسمة (حوالى ١٥ في المئة من مجموع السكان) ويستمد جذوره من قدم التاريخ، لا تستطيع الصمود في مواجهة الحقائق التاريخية وسمات عصر التغيير وانتصار حقوق الإنسان في العالم، وأن الوطن الذي يريدون له التقدم والبناء والصمود في وجه الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية، يجب أن يكون للجميع حتى يكون الجميع للوطن. أما المواطن الكردي، الذي كان وسيظل كردياً بقدر ما هو سوري، فلن يكون يوماً معرّباً ومجرداً من خصوصيته القومية التي لا ينتقص التمسك بها من كرامة أحد، ولا يسيء ذلك لمصلحة الوطن، بل بالعكس تماماً: فإنه يضيف لوناً جديداً إلى ألوان الطيف الوطني ويزيد من جمال لوحة سورية ويغني الثقافة الوطنية. وفي الوقت الذي يجب أن يكون فيه كل السوريين، بكافة انتماءاتهم، متساوين أمام القانون، آن الأوان لطي الصفحة السوداء التي يتساوى فيها الأكراد فقط أمام القوانين الاستثنائية، ويتم تعريب أسماء الولادات والمعالم الطبيعية والبشرية في المناطق الكردية. فالتجربة التاريخية للشعوب أثبتت أن مشاريع الصهر القومي لن يكتب لها النجاح، وتغيير المعالم القومية لأي شعب سيكون مصيره الفشل. فالاسم الكردي لقرية، مثلاً، لن يمحى من ذاكرة سكانها مهما بلغت قوة المعرّبين لأنه يرتبط بملاعب الطفولة وبالوجدان والتاريخ.

==========

كلمة في منتدى الدكتور نورالدين زازا للثقافة في دمشق

بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٦

السادة أعضاء اللجنة المنظمة.. منتدى الدكتور نورالدين زازا للثقافة الكردية

السيدات والسادة الحضور.

يشرفني أن أكون أحد المرشحين لنيل جائزة الدكتور(نورالدين ظاظا) الذي ارتبط اسمه بأول تنظيم سياسي كردي في سوريا، حمل فيه شرف ومهمة المسؤول الأول في قيادته، وعانى في سبيل قضية شعبه ، الكثير من الملاحقة والاعتقال والتعذيب، وموورست بحقه مختلف الضغوط لحرفه عن مساره، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها وتلاشت أمام عزمه وإرادته الصلبة التي لم تلن حتى آخر لحظة من حياته.

أيها الحضور الكريم.

يهمني بهذه المناسبة أن أشكر اللجنة المنظمة التي خصصت لفقيدنا الكبير جائزة باسمه، وذلك تقديراً لدوره في قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في ظل ظروف بالغة الحساسية والتعقيد، خاصة في السنوات الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١، حيث وصلت عمليات القمع بحق شعبنا وحركته السياسية الوليدة ذروتها، وتعرض المئات من الكوادر الحزبية للاعتقال

والملاحقة، وذلك بهدف القضاء على أول تنظيم سياسي كردي، استطاع خلال فترة وجيزة استقطاب الآلاف من الشباب الكردي، وتمكن من اختراق كل العوائق ليصل إلى مختلف التجمعات والمناطق الكردية، وذلك بفضل قيادته التي احتل فيها الدكتور ظاظا دوراً بارزاً بحكم تجربته النضالية الغنية التي اكتسبها من تربيته العائلية أولاً، ومن مساهمته الفعالة في جمعية خويبون التي تشكلت عام ١٩٣٦ في لبنان، وجمعية الطلبة الكرد التي تشكلت في أوروبا عام ١٩٤٩، وصولاً إلى دوره في انطلاقة الحزب الديمقراطي الكردي في سورياعام١٩٥٧ والذي جهد فيه كثيراً لإكساب برنامجه السياسي وأهدافه الكثير من الموضوعيةَ والمنطق اللذين تميّزت بهما أيضاً المذكرة التي قدمها لمحكمة أمن الدولة بدمشق في١٩٦٠/١٢/٣١.والتي، رغم ما يقارب نصف قرن على تاريخها، فإنها تعبّر بشكل دقيق عن واقع اليوم، حيث لا تزال تلك المحكمة تحكم على المزيد من الذين يقفون يومياً مكان الراحل الكبير ، مما يوحي بأن الذي اعتقل الدكتور ظاظا في حينه وحكم عليه، لا يزال موجوداً حتى اليوم باسم آخر،وبأن الدكتور نور الدين لا يزال يدافع عن حقوق الإنسان بأسماء أخرى تعود لمعتقلي الرأي والضمير من مختلف الانتماءات والأطياف الوطنية السورية، وهذا يؤكد بأن قضية الديمقراطية التي ناضل من أجلها الدكتور ظاظا،هي واحدة لا تتجزأ، مما يزيد من أهمية النضال المشترك من أجل إطلاق الحريات العامة وحقوق الإنسان والشعوب.

ولم تقتصر مساهمات الدكتور ظاظا على العمل السياسي، بل كان كذلك كاتباً كبيراً باللغة الكردية التي رضع حبها وعشقها منذ طفولته، فكتب بها مئات المقالات، خاصة في مجلتي هاوار وروناهي، وأعاد طباعة رواية (ممي آلان)التي كتبها بالأحرف الكردية اللاتينية، وترجم قصة الراعي الكردي لمؤلفه عرب شمو من الفرنسية إلى الكردية، وختم حياته الثقافية بكتاب قيّم يحمل عنوان(حياتي الكردية) عام ١٩٨٢.

وكان مهتماً بتطوير اللغة الكردية وضرورة الاهتمام بها، وناشد الكرد التمسك بلغتهم القومية، حيث جاء في ندائه المعروف:(أيها الأكراد...إذا كنتم لا تريدون التشتت والضياع، فعليكم التعلم بلغتكم وتعليمها، وإذا أردتم أن تعرّفوا أنفسكم وتكسبوا محبة الآخرين، فاعملوا باتجاه توطيد أواصر الصداقة والتآخي مع الشعوب الأخرى..)

ومن هنا، فإن الوفاء لهذا المناضل الكبير الذي ظلم من قبل البعض، وضاع جزء من حقوقه في خضم الصراعات الحزبية التي لا طائل منها، إنما هو وفاء للتنظيم الأم الذي زرع بذور الشعور القومي بين أوساط شعبنا الكردي في سوريا، ووفاء للرواد الأوائل الذين ضحوا بكل شيء من أجل تذليل الصعوبات وفتح الدروب أمام الأجيال اللاحقة في نضالها من أجل وطن حر وشعب عزيز، يكون فيه شعبنا شريكاً في الحقوق مثلما كان كذلك في الواجبات، وهو ما تسعى له الحركة الوطنية الكردية اليوم ،والتي لا زالت بصمات الدكتور نورالدين ظاظا ورفاقه تطبع مسيرتها السياسية، التي رغم كونها لا تزال دون الطموحات المطلوبة، فإنها تتقدم بخطوات واسعة نحو الأمام، مستندة في ذلك إلى تاريخ نضالي عريق، ترك فيه الدكتور ظاظا ورفاقه تراثاً نسترشد به في اتخاذ الدروس والعبر، ومن تلك الدروس، ضرورة البحث عن مرجعية سياسية كردية، تملك حق القرار والتمثيل الكردي وتحويل القضية الكردية من قضية أحزاب فقط لها أجندتها الخاصة إلى قضية شعب يجب المراهنة عليه بمختلف فئاته الاجتماعية وأطيافه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية كوسائل نضالية تكمن مصلحتها في إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا في إطار وحدة البلاد.

كما أن دعوة الدكتور ظاظا لتعريف الشعوب الأخرى بالقضية الكردية وكسب صداقتها لا تزال وستظل دائماً تحتفظ بحيويتها وأهميتها القصوى، وهو ما يمكن تلمسه الآن،حيث تترجم تلك الدعوة عملياً في إعلان دمشق الذي يجد فيه الجانب الكردي رفاقاً وأصدقاء ومساندين لنضاله، تجمعهم به إرادة التغيير الديمقراطي السلمي والمصير المشترك، ليتحركوا معاً نحو مستقبل واعد لا مكان فيه للاستبداد والتمييز القومي والمشاريع العنصرية وحملات الاعتقال والتعريب... ويتقدم فيه الولاء للوطن على غيره من الو لاءات ويتمتع في ظله شعبنا الكردي بكامل حقوقه القومية الديمقراطية ليستعيد توازنه الوطني من خلال إعادة التوازن بين الحقوق والواجبات، ويستعيد معها الثقة بأنه سوري بقدر ما هو كردي، وأن الجميع للوطن، بقدر ما تكون سوريا للجميع.

الأخوة أعضاء لجنة التنظيم.

أيها الحضور الكريم.

مرة أخرى أشكر لجنة التنظيم لمنحي جائزة الدكتور نور الدين ظاظا ، وأعتبر ذلك تكريماً لكل من يواصل المسيرة النضالية التي دشنها الدكتور ظاظا ورفاقه الأوائل، وتشجيعاً لكل من ينتظر دوره ليناضل مستقبلاً في مواجهة الظلم الذي يحيق بشعبنا، ويقتدي بالدكتور ظاظا في محبته للشعب الكردي ودعوته للصداقة مع الشعوب، وتمسكه بلغته الأم، والتضحية في سبيل هذا وذاك، مثلما ضحى الدكتور نور الدين ظاظا...وشكراً لكم.

==========

مداخلة في منتدى الأتاسي

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨

"إن الحكمة والمسؤولية الوطنية تقتضيان من كافة القوى الوطنية داخل السلطة وخارجها، والفعاليات الثقافية والاجتماعية في البلاد، البحث عن حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية"

بداية ، أشكر الأخوة في منتدى الاتاسي على هذه المبادرة الطيبة ، التي نعتبرها بداية تعامل جديد مع الحركة الوطنية الكردية في البلاد ، التي ظلت تبحث دائماً عن منابر تطل منها على الساحة الوطنية السورية، لتلقي بعض الضوء على معاناة

شعبنا الكردي في سوريا من سياسة التمييز القومي وأوجه الاضطهاد والحرمان الممارسة بحقه ، مما تسبب إلى حد كبير في عرقلة تطوره الاجتماعي والثقافي والسياسي ، وخلق بين أوساطه حالة من الاغتراب، وأحدث خللاً في نفسية الإنسان الكردي نتيجة عدم التوازن بين واجباته التي تصدى لها دائماً ، وحقوقه التي حرم منها على الدوام ، إضافة إلى إخضاعه لجملة من المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية التي لا يستطيع مشرّعو سياسة التمييز هذه الدفاع عنها ، والتي تعبر عن حالة شاذة في تعامل الدول مع مواطنيها .

فالإحصاء الجائر الذي تجاوز عدد ضحاياه اليوم ربع مليون إنسان بين مجردين من الجنسية ومكتومي القيد – والعدد يزداد عاماً بعد عام نتيجة التكاثر الطبيعي – لا يستطيع أحد حتى في السلطة الدفاع عن شرعيته ، لكن ، ولأن الموضوع يتعلق بالأكراد ، فإن هناك تجاهل لهذه المأساة الإنسانية التي تجبر آلاف الناس على الهجرة إلى المدن الداخلية وإلى دول أوربا التي تمنحهم جنسياتها بعد مرور المدة القانونية لإقامتهم فيها ، في حين يحرمون فيه ويجردون من جنسية وطنهم ، مما يشكل مفارقة عجيبة تدعو للتساؤل عن ماهية الجهة المستفيدة من استمرار هذا الاستهتار بالإنسان المواطن وحقوقه .

والحزام العربي الذي استغل مشرّعوه مسألة غمر مياه بحيرة سد الفرات لبعض الأراضي الزراعية في محافظتي حلب والرقة لنقل الفلاحين العرب إلى المناطق الحدودية في محافظة الحسكة وتنفيعهم بالأراضي الزراعية التي كان يستثمرها الفلاحون الأكراد أباً عن جد ، خلق حالة من الاستياء حتى بين المواطنين العرب أنفسهم في هذه المحافظة، عدا عن كونه يأتي في إطار مشروع سياسي عنصري ، أساء للعلاقات التاريخية العربية الكردية ، ووضع الحواجز بين أبناء الوطن الواحد ، كما أساء للاقتصاد السوري . فمنطقة الحزام لم تتحول إلى مزارع نموذجية مثلما ادّعى أصحاب (الحزام الأخضر) الذي سمي به المشروع في بداية الأمر.

وإلى جانب تلك المشاريع ، فإن سياسة التمييز تسير في المناطق الكردية على قدم وساق في كافة المجالات ، في المدرسة والوظيفة والعمل وغير ذلك ، تحت مسميات أبرز عناوينها مقولة (خطر على أمن الدولة) ، وهي بذلك تضيف إلى الحرمان المزمن من الحقوق القومية ،معاناة إضافية يومية.

وبالمقابل ، فإن معظم أطراف المعارضة الديمقراطية السلمية خارج السلطة ، لم تستطع حتى الآن ، رغم معاناتها، أن تتفهم الجوهر الوطني الديمقراطي لطبيعة القضية الكردية ، وظلت العديد من أطرافها تتعامل معها حتى الآن بمزيد من التشكيك في طبيعتها وأهدافها.... وبين هذا وذاك ، بين سياسة الاضطهاد التي تمارسها السلطة ، وسياسة التجاهل التي تمارسها أطراف أساسية من المعارضة ، فإننا لا نخفي عليكم بأن المجتمع الكردي يشهد تنامياً لحالات الاغتراب واليأس والانعزال ،خاصة في ظل الغياب الطويل للبديل الوطني الديمقراطي لحل قضيته القومية والديمقراطية، مما يضعف دور الحركة الكردية في قيادة هذا المجتمع وتحصينه،ويهدد بنتائج سلبية في المستقبل .

فالقضية الكردية هي قضية وطنية بدون أي شك،لأنها تهم أكثر من مليوني انسان كردي في سوريا، ولذلك فهي تعني الجميع، وأن المهمة الأساسية لجميع الأطراف الكردية هي إدراجها بين القضايا الوطنية العامة في البلاد التي تتطلب حلولاً عادلة وعاجلة ، ولن يكتب النجاح لهذه المهمة ما لم تنجح هذه الحركة في تعريف الشعب السوري بعدالتها من خلال التواصل مع مختلف الأحزاب والقوى الوطنية والفعاليات الاجتماعية والثقافية، والانخراط في النضال العام الديمقراطي للعمل معاً من أجل إيجاد الحلول للقضايا الوطنية الأخرى.وهذا يستدعي ارتقاء مختلف القوى والنخب العربية والكردية إلى مستوى المسؤولية المطلوبة، لوضع أسس متينة لشراكة وطنية، فسوريا كدولة ، تشكلت بحدودها الحالية وفق تقسيمات سايكس – بيكو ، وهذا يعني أن مواطنيها الحاليين من عرب وأكراد وأقليات أخرى ، وحّدتهم تلك التقسيمات دون إرادتهم ، وربطتهم أواصر التاريخ والإرادة المشتركة ، وبالتالي ، لم يتم في حينه أن ألحق أحد من مكوّنات هذا الوطن المكوّن الآخر بالقوة ، وبذلك ، أصبحت سوريا وطن الجميع كأمر واقع ... وفي حين سعى الجانب الكردي لتعزيز وحدة هذا الوطن مقابل الحفاظ على مقوماته والتمتع بحقوقه القومية، كان من المفروض أن يستوعب الطرف الآخر أيضاً هذه الحقيقة ويحترم هذا الحق الطبيعي، لكن قواه السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال تصرفت بمنطق الأكثرية ومارست عملية الشطب على كل ما هو غير عربي بهدف صهر القوميات الأخرى ، وفي المقدمة منهم الأكراد ... ومع الزمن ، تنامت النزعة الإقصائية التي مارستها الأنظمة المتعاقبة على دست الحكم مما ألحق أفدح الأضرار بمفهوم المواطنة ..وبقضية الوطن، الذي كان ولايزال، يفترض أن يكون للجميع حتى يكون الجميع للوطن، يدينون له بالولاء ويدافعون عنه بكل الإمكانات، ويحافظون في ظله على خصوصيتهم القومية ويصونون وحدته وسيادته، ويتمتعون فيه بحقوقهم المشروعة،التي لا تتعارض مطلقاً مع ولائهم الوطني ،بل بالعكس،فهناك علاقة جدلية وثيقة بين درجة هذا الولاء بالنسبة للمواطن الكردي ،ومدى تمتعه بحقوقه وخصوصيته القومية ،فهو بهذه الحالة يكون سورياً بقدر ما هو كردي، لا كما يريد له دعاة التمييز أن يكون معرّباً مجرّداً من خصوصيته القومية ، او كرديا" محروما" من حقوقه الوطنية ، ليصل الحرمان حتى إلى حق الجنسية ... أي إن تمسكه بانتمائه القومي والوطني السوري معاً لا يعيبه ككردي ، ولا ينتقص شيئاً من كرامة الأشقاء العرب وحريتهم، ولا يسيء إلى مصلحة الوطن، بل على العكس تماماً ، فإنه يضيف لوناً جديداً إلى ألوان الطيف الوطني ويزيد من جمال اللوحة الوطنية ، ويغني الثقافة الوطنية،فالوجه الجميل لا يبرز جماله الا بوجود كافة أجزائه.

وهذا يعني ، إن كل السوريين بكافة انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية يجب أن يكونوا متساويين في الحقوق والواجبات أمام القانون ، لا أن يكون الأكراد متساوون فقط أمام القوانين الاستثنائية ، وأن يتم تعريب أسماء المدن والبلدات والقرى والمعالم الطبيعية، مما ينسف أحد أهم مرتكزات الوحدة الوطنية ، ويشيع أجواء عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد ،ويخلّ بالعقد الوطني الذي كتب بتضحيات وجهود الجميع ، في حين أثبتت فيه التجربة التاريخية للشعوب أن مشاريع الصهر القومي لن يكتب لها النجاح وان محاولات تغيير المعالم القومية لأي شعب سيكون مصيرها الفشل ، فالاسم الأصلي لقرية مواطن كردي

سوري ، لن يمحى من الذاكرة مهما بلغت قوة المعرّبين وجبروتهم ، لأنه غرس في وجدانه ، وتحول إلى جزء هام من حياته وارتبط بملاعب طفولته، وتحول الحفاظ على هذا الاسم إلى واجب قومي ووطني معاً .

لكن ما يؤسف له، إن السلطة لم تستطع حتى الآن استخلاص دروس مفيدة من تجربة عشرات السنين من تاريخ الاضطهاد والتميز القومي بحق الشعب الكردي في سوريا، ورغم أن أحداث آذار الأليمة والدامية أحدثت ارتباكاً واضحاً في السياسة المنتهجة بحقه والتي درجت على إنكار الوجود التاريخي الكردي الذي لم يعد قابلاً للتجاهل، خاصة بعد أن رسمت تلك الأحداث خارطة عملية لهذا الوجود و تحول الاعتراف به إلى أمر واقع، قام بإقراره أكثر من مسؤول، وتوّج بإعلان السيد الرئيس بشار الأسد في مقابلته مع قناة الجزيرة الفضائية بأن القومية الكردية هي جزء من النسيج الوطني ومن تاريخ سوريا وبراءة تلك الأحداث من العلاقة بالخارج، وما خلقته تلك المقابلة من ارتياح في الوسط الكردي المتخوف أصلاً من الاضطهاد، وما ساهمت به تصريحاته من تخفيف لوتيرة الكراهية والحقد تجاه الأكراد لدى العديد من الأوساط السورية التي أوهمتها بعض الجهات، بأن تلك الأحداث تعبر عن نزوع كردي نحو الانفصال وإستقواء بالخارج، وذلك بهدف إثارة حساسيتها الوطنية واستعدائها على الأكراد، فإن الوقائع على الأرض لا تزال تثير المزيد من القلق. فبعد أن كان الجميع بانتظار إقدام السلطة على المباشرة بإجراء تحقيق محايد وتقييم معمق لمعرفة الأسباب والدوافع،ومحاسبة المسؤولين عنها، والبحث عن الضمانات الكفيلة بعدم تكرارها مستقبلاً، واعتماد سياسة حكيمة في المعالجة، فقد تصرفت معها من منظور أمني بحت، وكأنها مجرد قضية خارجين على القانون ! حيث لجأت لاعتقال الآلاف من المواطنين الكرد بشكل عشوائي، وجرت العديد من حالات الاعتقال على الهوية القومية، وخاصة في ضواحي دمشق حيث يعيش الآلاف من المهاجرين الكرد التائهين هناك بحثاً عن لقمة العيش ضمن حزامها الفقير، ولا يزال حوالي ٢٠٠ مواطن كردي رهن الاعتقال حتى الآن، وذلك في دلالة واضحة بأن السلطة تجهد لتجريم شعبنا الكردي وإرهاب أبنائه ومصادرة حقهم في مقاومة سياسة التمييز، وتهدف من وراء إحالة العشرات منهم لمحاكم أمن الدولة والجنايات العسكرية إلى معاقبة الشعب الكردي.. كما أن أجواء الاحتقان التي فجرت أصلاً تلك الأحداث لا تزال سائدة، فقد رسمت السياسة الشوفينية المنتهجة منذ عشرات السنين صورة مشوهة لحقيقة الوضع الكردي، واستغلت من أجل ذلك غياب دور الحركة الكردية في تصحيح تلك الصورة، لتقوم بإثارة الرأي العام السوري وإلهائه بالخطر الكردي المزعوم و تغذية حالة الإحتقان المتفاقمة ضد الكرد، بهدف تحويل أنظار الرأي العام السوري عن حقيقة الأوضاع المتأزمة في البلاد ، والتهرب من استحقاقات الإصلاح المطلوبة، وهذا يعيد للأذهان ما أقدمت عليه حكومة الانفصال في أوائل الستينات من إقرار مشروع الإحصاء وتأليب العرب ضد الأكراد، لتغطي بذلك على جريمة الانفصال في ذلك الوقت .

إن الحكمة والمسؤولية الوطنية تقتضيان من كافة القوى الوطنية داخل السلطة وخارجها، والفعاليات الثقافية والاجتماعية في البلاد، البحث عن حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية، وذلك من خلال تمكين الشعب الكردي، باعتباره جزءاً أساسياً من النسيج الوطني السوري، من ممارسة حقوقه القومية من سياسية وثقافية واجتماعية وإلغاء المشاريع الاستثنائية المطبقة بحقه، لكي يستطيع مواصلة دوره الوطني والتصدي لكل التحديات الداخلية والخارجية ..

وشكراً

==========

موقع نـــــوروز : www.yek-dem.com

info@yek-dem.com

١٢ تشرين الأول ٢٠١٠